المناضل-ة
Almounadil-a
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية(Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة المناضل-ة، مدير النشر: اسماعيل المنوزي، 7 أبريل 2025

التضامن مع فلسطين ومناهضة التطبيع: مهام اليسار المناضل والحركة العمالية

تقرأ-ون في هذا الملف

• نظرة عامة حول اتفاق الشراكة المغربي البريطاني: «شراكة» استعمار جديد

• التقاعد: من أجل بناء منظور عمالي لإصلاح انظمة التقاعد

• غيثا البراد- عضوة المجلس الجماعي بوجدة (عن الحزب الاشتراكي الموحد) في حوار مع جريدة المناضل-ة

• أضواء على قطاع التعليم ونضال شغيلته- حوار مع المناضل النقابي عادل أومرجيج

• أبو ظبي وقطر: متنافسان في خدمة الإمبراطورية الأمريكيّة

أبو ظبي وقطر : متنافسان في خدمة الإمبراطوريّة الأمريكيّة

بقلم: جلبير الأشقر

قسم ثان

أسباب المنافسة

يترك ذلك كله سؤالنا الأول مفتوحاً: من أين تأتي هذه الخيارات المتباينة في صنع السياسة الخارجية؟

في نهاية المطاف، لا بد من أن نُرجع جزءاً كبيراً من الاختلاف إلى شخصيتَي وطموحات مهندسَيْ السياسة الخارجية المعاصرة في كل من قطر والإمارات: حمد بن خليفة ومحمد بن زايد. يعود ثقل هذين الفردين في المقام الأول إلى الطبيعة الأوتوقراطية للنظامين السياسيين في كل من الدولتين. كما ينبع من عاملين تنفرد بهما طبيعتهما الريعية. يتمثَّل العامل الأول في طبيعتهما الميراثية. في الإمارات وقطر، تحلُّ سيطرة العائلة الموسّعة محل أي هيمنة "طبقية" تقليدية: فالطبقة الرأسمالية المحلية – وتحديداً فئتها التي لا تنتمي إلى العائلة الحاكمة – تخضع تماماً للعائلة الحاكمة. أما العامل الثاني، فيتمثَّل في الأمان الاقتصادي الذي توفره الموارد الطبيعية، وخصوصاً المحروقات. وهذه الخصوصية تمنح حكّام هذين النظامين مرونة كبيرة، إذ تعفيهم (جزئياً) من حتمية "ا عقلانية الاقتصادية"، وهي حتمية تُقيّد حكّام الدول الرأسمالية التقليدية.

لكن، وعلى رغم تحررهم النسبي من القيود الاقتصادية، يخضع حكّام قطر والإمارات في إدارة شؤونهم لقيد غير اقتصادي قوي. فرئاستهم لدول غنية جداً لكنّها صغيرة، تجعلهم في موقفٍ هش، عرضة للأطماع المعادية. ولهذا، يحتاج كلا النظامين إلى حماية قوة عظ تحصين ذاته من الأخ الأكبر في مجلس التعاون الخليجي، المملكة السعودية، التي يخشى كلاهما طموحاتها على أراضيهما. في الواقع، يعود الفضل في وجود الإمارات وقطر كدولتين مستقلتين إلى الهيمنة البريطانية على الخليج. ولولا تلك الهيمنة، لكان السعوديون قد ضمّوا أراضيهما إلى المملكة التي بنوها قبل قرن من الزمان بالتوسع العسكري. ومع تراجع الهيمنة البريطانية على الخليج بعد إغلاق قناة السويس في عام 1967، بدأت بصورة طبيعية عملية البحث عن حامٍ جديد، وهي ضرورة تعاظمت بعد غزو العراق للكويت عام 1990. وبما أنّ التدخل العسكري الأميركي هو ما أتاح إعادة أمير الكويت إلى عرشه، كان من المحتوم أن تصبح الولايات المتحدة القوة المهيمنة الإقليمية التي لم ترَ أبو ظبي وقطر بدأ من خطب ودّها. في الواقع، يُعَدُّ التودّد لواشنطن العامل المشترك الوحيد الكبير بين الإمارتين في السياسة الخارجية.

خصومة تخدم الإمبراطورية

السؤال التالي الذي يحتاج إلى إجابة يتعلق بتبعات هذا الارتباط الثلاثي بين الإمارات وقطر والولايات المتحدة على الشؤون الإقليمية والعالمية. أيّ فائدة، إنْ وجدت، تجنيها واشنطن من طلب هذين المتنافسَيْن الحماية منها؟ وماذا تكشف تعاملاتهما مع القوة المهيمنة عن اختيارات واشنطن السياسية الإقليمية ومسارها المستقبلي؟

يجب أن نبدأ من النظر في كيفية إدماج الإمارات وقطر في نظام الهيمنة الإقليمي الذي تديره واشنطن. فالإمارتان منخرطتان، بدرجات متفاوتة، في مساحة الاختلاف في الرأي التي تحرّك مجتمع السياسة الخارجية الأميركية وتُقسم الدوائر الحاكمة. وعلى عكس الرأي التقليدي القائل بميل السياسة الخارجية في الولايات المتحدة إلى الخضوع للثنائية الحزبية، فقد برزت على الدوام اختلافات مهمة في هذا المجال، سواء بين الديمقراطيين والجمهوريين، أو بشكل أفقي، بين مختلف جماعات الرأي أو الضغط داخل كلّي الحزبين.

ونجد في الجدل الساخن حول مستقبل الناتو والتعامل مع روسيا ما بعد الاتحاد السوفياتي في التسعينات مثالاً نموذجياً عن كيفية تصادم وجهات النظر المختلفة في السياسة الخارجية داخل المؤسسة الأميركية. كما نجد في الخلاف حول الانتفاضات العربية منذ عام 2011 مثالاً آخر. وفي هذا المثال الأخير، تتوافق اختلافات أبو ظبي وقطر مع الاختلافات داخل المؤسسة الأميركية.

فقد مثّلت الإمارات وقطر ودعمت البديلين اللذين أخذتهما واشنطن في الاعتبار لمواجهة ما غدا يُعرف باسم "الربيع العربي". دعمت قطر خيار الاحتواء من خلال جماعة الإخوان المسلمين، بينما دفعت الإمارات (ومعها المملكة السعودية) نحو الثورة المضادة وفق النهج المحافظ التقليدي، عدا في ليبيا، حيث كان القذافي يزعجهما منذ زمن طويل. وقد اضطلعت الإمارات المتحدة والمملكة السعودية بدور حاسم في مساعدة النظام الملكي البحريني على

التتمة في الصفحة 11

المناضل-ة
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية (Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم
افتتاحية جريدة المناضل-ة

التضامن مع فلسطين ومناهضة التطبيع : مهام اليسار المناضل والحركة العمالية

لا يسعن كل مناضل-ة سوى إلا أن يحيي عاليا ديمومة حراك الشعب المغربي التضامني مع الشعب الفلسطيني في النكبة الجارية التي يعيشها. تواصل هذا الحراك بأشكال متعددة خلال ما يزيد عن العام، وشهدت مدن مغربية عديدة مظاهرات تضامنية منددة بالعدوان الصهيوني على أهلنا بقطاع غزة الصامد والمقاوم في سياق شديد الصعوبة.

مع ذلك لا بد من الإشارة إلى أن زخم هذا الحراك التضامني أقل بكثير من حيث جرأته ونطاقه مما كانت تشهده البلاد أثناء عقود خلت. سبق للشعب المغربي عبر حراكه الطلابي والتلاميذي العفوي أن قدم شهداء تضامنا مع الشعب الفلسطيني، وكانت مسيرات الغضب الشعبي حاشدة ومؤثرة، جعلت النظام يخفي علاقاته مع الكيان الصهيوني، أما الآن فصار التطبيع معلنا إن على المستوى الرسمي أو حتى بعض مكونات ما يسمى مجتمعا مدنيا وشخصيات ثقافية وفنية مستقلة...

لقد نجح النظام القائم في تلجيم النضال بصورة عامة، والنضال التضامني مع الشعب الفلسطيني بشكل خاص. كل القوى التي كانت تزعج راحة النظام على هذا الصعيد جرى إخضاعها أو تفكيكها. صارت قوى المعارضة التاريخية الليبرالية أو قسم من القوى الدينية على حد سواء موالية للنظام، ومستنكفة عن أي مناوشة قد تفضي إلى التصادم معه.

يدعم المغرب رسميًّا «حل الدولتين» ويبدي لفظيا إدانة لانتهاكات إسرائيل، لكنه يحافظ على علاقات لم تعد خفية منذ اتفاقية التطبيع مع الكيان الصهيوني وبطورها. تنفذ وكالة بيت مال القدس مشاريع إغاثية وإعمارية في القدس والضفة الغربية، كبناء المدارس وترميم المنازل. لسان حال النظام هو «قلوبنا مع علي وسيوفنا مع معاوية»: دعم فلسطين رسميًّا مع التطبيع الاقتصادي والأمني مع إسرائيل.

تبرز شبكات تضامن محلية مرارا مثل مبادرات «لجان دعم الشعب الفلسطيني»، وتُشكّل أحيانًا «جبهات تضامن» تجمع بين إسلاميين ويساريين ونشطاء مستقلين، خاصة خلال الأزمات الكبرى (مثل حرب غزة 2021 و2023).

إن من يبادر الآن للتضامن مع الشعب الفلسطيني عبارة عن تنسيقات تلف قوى سياسية ونقابية وجمعوية وشخصيات مستقلة من مشارب مختلفة، يوجد أغلبها تحت هيمنة الحركات الإسلامية المنغرسة شعبيا.

هكذا، تهيمن الحركات الإسلامية على مبادرات التضامن مع الشعب الفلسطيني بما يفعل نفوذها السياسي والأيديولوجي والتنظيمي وانغراسها الشعبي (تستفيد الجماعات الإسلامية من شبكاتها الاجتماعية والدعوية لتعبئة الرأي العام، مستغلةً المشاعر الدينية)، ما يُحرّف التضامن الشعبي من قضية تحررية عادلة إلى قضية ذات بعد ديني يتجاهل الأبعاد السياسية والاجتماعية للصراع الدائر بفلسطين.

تنظم جماعة العدل والإحسان مسيرات ووقفات احتجاجية في المدن الكبرى تحت شعارات مثل «تحرير فلسطين» و«مقاومة التطبيع». وتُطلق حملات توعوية بطريقتها في المساجد والأحياء الشعبية، مع جمع التبرعات لدعم الفلسطينيين. تستعمل خطابًا يجمع بين البُعد الديني (حماية المقدسات) والسياسي (معاداة الصهيونية، وحتى اليهود أحيانا. أما حزب العدالة والتنمية، ففي زمن وجوده على رأس الحكومة جرى التطبيع.

اليسار أضعف من أن يقود النضال التضامني وقسم منه منسحب أصلا من ساحة النضال. رغم دوره التاريخي في النضال ضد الاستعمار والطغيان، انحط وتشظى وضعف تنظيميا، وابتعد عن القضايا الجماهيرية، وجزء منه منشغل بأزماته التنظيمية والفكرية، وآخر، الذي لم يعد يسارا بمعنى الكلمة، موال للسلطة القائمة، ويعاني فقدان مصداقية كبيرة.

النقابات المغربية، التي كانت في معظمها تعتبر القضية الفلسطينية «قضية وطنية»، بقدرتها التنظيمية والتعبوية، تُصدر بيانات تضامن رمزية، لكنها لا تتبنّى تحركات ميدانية واسعة، وتتوانى عن لعب دور محوري في التضامن مع فلسطين، أولا لسيطرة قوى غير عمالية على قيادتها، وثانيا لأنها تخلت منذ فترة ليست بالسيرة حتى عن مناوشة النظام خوفا من التصادم معه، وخشية إطلاق المارد الشعبي من عقاله.

تصدر الحركة التقدمية المغربية بيانات تضامنية وتشارك في المسيرات، لكن بحضور محدود مقارنة بالقوى الإسلامية. تركّز على ربط القضية الفلسطينية بالصراع ضد الإمبريالية والرجعية المحلية والصهيونية. أما الجمعيات الحقوقية (مثل الجمعية المغربية لحقوق الإنسان) فتُوثّق انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي وتنظم ندوات فكرية وتنتقد التطبيع المغربي-الإسرائيلي وتطالب بقطع العلاقات. والاتحاد الوطني لطلبة المغرب تراجع دوره التاريخي بشكل كبير، واختفت أشكال التضامن العفوية التي كانت تنطلق من الثانويات والجامعات.

لا بد من كسر هذه الدوامة، وإحياء دور القوى التقدمية والعلمانية في قيادة ا من مع فلسطين، مع ضرورة بناء تحالفات واسعة، وعلى اليسار المناضل والنقابات العمالية تبني مواقف أكثر جرأة.

مهاهنا تجاه نضال الشعب ا لفلسطيني :

* إنهاء تشظي اليسار المناضل وتيهه الفكري وتوحيد القوى التقدمية والعلمانية في تحالف واسع يربط القضية الفلسطينية بالنضال ضد الإمبريالية والاستغلال الرأسمالي محليًّا وعالميًّا، وتنظيم حملات ميدانية مُكثّفة (مسيرات، إضرابات، اعتصامات) بدل الاكتفاء بالبيانات الرمزية، مع إشراك الشباب والطبقات الشعبية، وتقديم رؤية تُؤكّد أن الصراع الفلسطيني هو قضية تحرر وطني وعدالة إنسانية، وليس مجرد صراع ديني أو عرقي، لنزع نفوذ الإسلاميين.

* تحويل التضامن إلى عمل نقابي بدمج قضية فلسطين في المطالب النقابية، مثل ربط استغلال الشركات المتورطة في الاحتلال الإسرائيلي بانتهاكات حقوق العمال محليًّا، حملات مقاطعة فعلية: تبني حملات BDS (مقاطعة إسرائيل) بشكل منظّم، بالتعاون مع النقابات الدولية، وفضح الشركات المغربية المتعاونة مع الكيان الصهيوني، والضغط على الدولة: استخدام القوة التعبوية للنقابات لرفض التطبيع الأمني والاقتصادي مع إسرائيل...

* دعم المبادرات الشعبية غير الحزبية، مثل لجان الدعم الطبي للفلسـ ـينيين، أو الحملات الفنية التي تُعري جرائم الاحتلال، وحملة مقاطعة الكيان الصهيوني BDS...

* فضح محاولات الجماعات الإسـ ـة اختزال القضية الفلسطينية في «حرب إسلامية ضد اليهود»، وتذكير الرأي العام بتاريـخ التضامن اليهودي- العربي مع فلسطين.

* كشف تناقضات الدولة بفضح الفجوة بين الخطاب الرسمي الداعم لفلسطين والتعاون الصريـح مع إسرائيل في المجالات الأمنية والاقتصادية.

* الدعوة إلى قطع العلاقات عبر مطالبة الدولة بإلغاء اتفاق التطبيع (2020) ووقف كل أشكال التنسيق مع الكيان الصهيوني، كشرط لأي تضامن حقيقي.

* تحويل التضامن من «شعارات مؤقتة» أثناء الحروب إلى مشروع تحرري دائم، يرتبط بالعدالة الاجتماعية محليًّا وعالميًّا.

تتمة الصفحة 12

أبو ظبي وقطر : متنافسان في خدمة الإمبراطوريّة الأمريكيّة

بقلم: جلبير الأشقر

قمع الانتفاضة التي هددت عرشه، في حين اشتُبِه في تعاطف قطر مع المعارضة. وبعد ذلك، اضطرت الإمارات والمملكة إلى دعم المعارضة السورية حين أخذت الحرب الأهلية في سوريا طابعاً طائفياً حاداً. فالسعودية (وهي التي اعتمدت طويلاً على الطائفية السنية المناهضة للشيعة كأداة أيديولوجية رئيسية لمواجهة نفوذ الجمهورية الإسلامية الإيرانية)، لم تستطع تجنب الوقوف مع المعارضة السُنّية ضد النظام "العلوي" المدعوم من إيران بقيادة بشار الأسد. ومع ذلك، انتهى الأمر بالمتنافسين السياسيّين الخليجيّين إلى دعم فصائل متنافسة من المعارضة في كل من ليبيا وسوريا: الإمارات مقابل قطر في ليبيا، والمملكة السعودية مقابل قطر في سوريا. وبينما اختارت الرياض البقاء على الهامش في ليبيا، ظلت أبو ظبي بعيدة نسبياً عن التدخل العسكري في سوريا.

فضّلت إدارة أوباما بوضوح الخيار القطري، واعتمدت على الدوحة للتوسط مع فروع الإخوان المسلمين المحلية في الدول المتأثرة بالاضطرابات الإقليمية، فأوكلت إليها مهمة إقناع الجماعة بالتعاون مع واشنطن. كما شجّعت الإدارة أيضاً، حيثما أمكن، على التوصل إلى تسويات بين قوى النظام القديم والمعارضة التي كان للإخوان المسلمين فيها دور قيادي أو مهيمن. وقد حققت هذه السياسة بعض النجاح في المغرب واليمن (ولاحقاً في تونس). لكنّها فشلت فشلاً ذريعاً في مصر، حيث أشار الانقلاب العسكري على الرئيس الإخواني المنتخب ديمقراطياً الذي حصل في عام 2013، بعد عام واحد من انتخابه، إلى هزيمة الخيار القطري. أما إدارة ترامب، فقد فضّلت المحور الإماراتي-السعودي وأيّدته. هكذا، كانت الرياض مقصد أول زيارة رئاسية لترامب خارج بلاده، وقد اجتمع فيها حلفاء واشنطن العرب للقائه في أيار/ مايو 2017، إلى جانب حكام دول إسـ مية أخرى. وبعد أسبوعين من تلك الزيارة، نظّم المحور السعودي-الإماراتي مقاطعة إقليمية لقطر، فاقمها حصار على شبه الجزيرة، لم ينتهِ إلّا قبل أسبوعين من تخلّي ترامب عن السلطة في كانون الثاني/ يناير 2021 لصالح نائب أوباما السابق، جو بايدن.

انعكس توافق الاختلافات داخل مجلس التعاون الخليجي مع الاختلافات داخل الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة إلى اختلافٍ في اصطفاف الأطراف الخليجية في السياسة الداخلية الأميركية. كانت علاقة الدوحة مع إدارة أوباما أفضل بكثير من علاقة أبو ظبي والرياض معها، وزادت من حدة هذا الاختلاف المواقف المتباينة تجاه إيران. ففي حين رحبت قطر بالاتفاق النووي الذي أبرمته إدارة أوباما مع طهران في عام 2015، كانت السعودية والإمارات غاضبتين منه. وعلى النقيض، ابتهج محور أبو ظبي-الرياض حين وصل دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، بل ثمة إشارات إلى مساعدة الأخير على الوصول إلى المنصب عبر تقديم دعم مالي غير مشروع لحملته الانتخابية. (مارس سفير الإمارات في واشنطن دوراً محورياً في بناء العلاقات مع حملة ترامب في عام 2016، ما يفسر امتلاك أبو ظبي العلاقة الأكثر تميزاً بين جميع الحكومات العربية مع إدارة ترامب.) وكان الإنجاز في السياسة الخارجية الذي تفاخر به دونالد ترامب بصورة خاصة – والذي جاء في توقيت مريـح وسط حملته الرئاسية لعام 2020، بحيث عززها – متمثلاً باتفاقيات أبراهام، التي فتحت الباب أمام إقامة علاقات دبلوماسية رسمية بين إسرائيل وكل من الإمارات المتحدة والبحرين، ثم تلاهما بوقت قصير المغرب والمجلس العسكري السوداني. وقد كانت أبو ظبي مهندس هذا الإنجاز. أما إدارة بايدن فقد أعادت خلط

الأوراق، إذ أحيت العلاقة المميزة مع قطر. وفي المجمل، يمكن القول إن كلاً من أبو ظبي والرياض، حالهما حال حكومة بنيامين نتانياهو في إسرائيل، تمنى فوز دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية الأميركية الأخيرة، أما الدوحة فلا شك في أنها فضلت كامالا هاريس.

في المحصلة، يوفر اتباع الإمارتين مسارات متباينة فرصاً متضافرة تستفيد منها الولايات المتحدة، ويعزز تنافسهما في الواقع مصالح الهيمنة الأميركية.

و بغض النظر عن كيفية ا صطفا ف ا لمعسكرا ت داخل واشنطن، فالحقيقة الثابتة أنّ لكلٍ من أبو ظبي وقطر أدواراً مفيدة للولايات المتحدة. فإن التباين الحاد في استراتيجيات السياسة الخارجية بين الإمارتين، إنما يُشكّل في الواقع نعمة لسياسة واشنطن في منطقة الشرق الأوسط الأوسع. ففي النهاية، تزيد مواقعهما المتعارضة من مروحة الخيارات الإقليمية التي بإمكان واشنطن الاستفادة منها. فحتى عندما كان ترامب يغازل الإمارات خلال ولايته الأولى، ظل بوسعه الاعتماد على قطر للتوسط في المفاوضات مع طالبان، ما مكّن الولايات المتحدة في النهاية من الانسحاب من المستنقع الأفغاني. وكما جاء في بداية هذه الدراسة، اعتمدت إدارة بايدن على كلّ من قطر وأبو ظبي في تعاملها مع العدوان الإسرائيلي على غزة.

في المحصلة، يوفر اتباع الإمارتين مسارات متباينة فرصاً متضافرة تستفيد منها الولايات المتحدة، ويعزز تنافسهما في الواقع مصالح الهيمنة الأميركية.

انتهى

تتمة الصفحة 09

أضواء على قطاع التعليم ونضال شغيلته– حوار مع المناضل النقابي عادل أومرجيج

البيروقراطية متشبثة بواقع التشتت تيسيرا منها للانقضاض على الشغيلة من طرف أعدائهم والإجهاز على مكتسباتهم وذلك كله تحت مبرر أكذوبة شعار التعددية النقابية.

5* ما موقع النقابة اليوم في قطاع التعليم؟ هل لا تزال لديها مصداقية؟ وما السبيل لتقويتها؟

موقع النقابات صار موقعا ضعيفا جدا و هو ما يعكسه ضعف نسب انخراطات نساء ورجال التعليم بشكل خاص والشغيلة بشكل عام. لقد فقدت البيروقراطيات النقابية مصداقيتها بين صفوف عامة الشغيلة وذلك نتيجة لاصطفافها بضفاف المواقف المعادية للشغيلة، الذين يفترض أنها تمثلهم وتدافع عن مصالحهم، وارتمائها بأحضان الوزارة تحت ذريعة ما يسـ الشركة الاجتماعية وبالتعاون الطبقي والسلم الاجتماعي... ناهيك عن تخلفها عن أدوارها التاريخية المرتبطة بالتأطير والتنظيم... وبالتالي فسبل تقوية النقابة تستدعي:

• النقد الدائم والمستمر للمساعي التي تروم تشويه وعي شغيلة التعليم الطبقي ونشر أوهام السلم الاجتماعي، والسعي نحو تجذير الوعي الطبقي بمختلف مستوياته السياسية والنظرية وسط الشغيلة.

• ممارسة النضال النظري لفضح ا بيروقراطيات النقابية المنتعشة في واقع التشتت والتشرذم والمتورطة في خلقه؛ إذ لا ينبغي أن يكون هذا التبقرط مبررا لعزوفنا عن ممارسة النضال النقابي واختيار سلوك الانسحاب والترحال من منظمة نقابية إلى أخرى التي عادة ما تكون أكثر بيروقراطية، فلم يكن يوما القضاء على المريض للتخلص من المرض حلا بل الحل هو معالجة المرض لإنقاذ المريض، وهو ما يفرض علينا ضرورة التشبث بالنقابة من حيث هي مكسب وملك لنا جميعا والسهر على كنس اتجاهاتها البيروقراطية والانتهازية دائما وباستمرار كما يتم كنس الغبار.

• تخلص مناضلي ومناضلات التنظيمات النقابية من وهم «فخر الانتماء» وأكذوبة الشرعية التاريخية وتقديس الزعيم وتخوين الإطارات المغايرة والعمل على تكثيف التواصل والنقاش الجاد والهادف بين هؤلاء المناضلين بمختلف انتماءاتهم النقابية لتوحيد رؤيتهم حول سبل تحرير النقابة من الاتجاهات البيروقراطية المسيطرة عليها في أفق بناء وحدة الطبقة العاملة.

• الالتزام بالديمقراطية الداخلية وما تقتضيه من ضرورة إشراك قواعد النقابة في صياغة القرارات والمساهمة في تسيير معاركها النضالية وشؤونها التنظيمية.

6* هل تشكل التنسيقيات بديلا للنقابة؟ وبماذا تفسر موجة الالتحاقات الكبيرة للمفروض عليهم– هن التعاقد بالنقابات مؤخرا؟

لا يمكننا إنكار الدور الكبير الذي اضطلعت به تنسيقية المفروض عليهم التعاقد في قيادة النضال والدفاع عن حقوق نساء ورجال التعليم منذ سنة 2018 إلى حدود انطلاق شرارة الحراك التعليمي سنة 2023. خلال هذه السنوات كان هذا الإطار الصامد محركًا أساسيًا لنضالات شغيلة التعليم رغم حجم التضييق والقمع الذي تعرض له (الاستشهاد، الاعتقالات، التوقيفات، الاقتطاع من الأجور...) وعملت على إعادة إحياء بعض مقومات النضال العمالي الكفاحي (الديمقراطية الداخلية، التضامن، استقلالية قراراتها عن الدولة والبيروقراطيات النقابية، الربط الجدلي بين النضال النقابي والسياسي...). لكن رغم تضحياتها الجسام إلا أن فئوية نضالاتها جعلتها معزولة عن باقي الفئات التعليمية الأخرى وعموم الأجراء المعنيين بمعركة الدفاع عن الوظيفة العمومية.

إن مرض الفئوية هو ما يجعل التنسيقيات غير قادرة على أن تشكل بديلا للنقابات. علاوة على هذا فمنذ تأسيس تنسيقية المفروض عليهم التعقد مثلا، هيمن على خطابها موقف عدائي تجاه النقابات، محملة إياها مسؤولية تمرير مخطط التشغيل بالعقدة مما جعل ذاك الخطاب يرى في التنسيقية الممثل الشرعي والوحيد لهذه الفئة.

تكمن محدودية هذا الموقف وضعفه في عدم تمييزه بين الخط البيروقراطي المهيمن على الأجهزة التنظيمية للنقابة والمسؤول عن اختياراتها المعادية لمصالح الشغيلة والمنخرط في سياسة التعاون الطبقي، وبين النقابة كأداة من أدوات الدفاع الذاتي ومكسب عمالي ناضلت الطبقة العاملة عبر تاريخها من أجل تحصينه والحفاظ عليه. إن النضال النقابي شأنه شأن باقي الظواهر تحكمه سيرورة الصراع والتناقض بدل الوحدة والتكامل، وهو ما كان يقتضي على مناضلي التنسيقية منذ تأسيسها المزاوجة بين النضال ضد سياسة الدولة من جهة والنضال داخل النقابات بغاية تحريرها من قبضة البيروقراطية من جهة أخرى. على ضوء هذا الاقتناع الراسخ نعتبر الالتحاقات الكبيرة للمفروض عليهم التعاقد بالنقابات في الآونة الأخيرة موقفا سليما وشجاعا، وهذا أمر ساهمت فيه اعتبارات كثيرة يرجع البعض منها إلى تراجع فعالية التنسيقية وضعفها التنظيمي، إضافة إلى الدور الكبير الذي لعبته تلكم السجالات والنقاشات الفكرية بين مجموعة من مناضلي التنسيقية لإعادة النظر في الموقف السلبي من النقابات، وهو ما ساهمت فيه كذلك وبشكل كبير جريدتكم المحترمة (جريدة المناضل- ة).

7* كلمة أخيرة: ما السبيل لنهوض نضالي في القطاع؟

إيمانا منا أن الذي لا يتعلم من دروس الماضي يبقى في العتمة، نربط ربطا جدليا بين التفكير في سبل استنهاض الفعل النضالي داخل قطاع التعليم بتقييم موضوعي للمعارك النضالية التي عرفها هذا القطاع وخاصة الحراك التعليمي الأخير بغرض الوقوف على ا عبر واستخلاص الدروس، وهو الأمر الذي لا يمكنه أن يتحقق إلا بإيلاء الإطارات المناضلة الأهمية اللازمة لمهمة تقديم الإجابة النظرية عن التناقضات التي أفرزتها الحركات الاحتجاجية السابقة، إن وعي نساء ورجال التعليم بالتناقضات التي تحكم سيرورة معاركهم النضالية هو الكفيل بامتلاكهم القدرة على توجيه بوصلتها نحو المسار السليم. كما أن تحديد المهام والأولويات وتسطير البرامج النضالية ما هو إلا تعبير نظري عن دراسة التناقضات التي تحكم واقع نضالهم، على هذا الأساس نذهب إلى أن أحد المداخل الجوهرية لاستنهاض الفعل النضالي داخل القطاع التعليمي يفرض العمل على إيجاد حل للتناقضات التالية:

التناقض بين الرغبة في بناء وحدة شغيلة التعليم على أسس متينة وبين السعي نحو تكريس طابع الفئوية على نضالاتهم وتشتيت وحدتهم.

التناقض بين تنامي الممارسة العملية وانخفاض منسوب الوعي النقابي والسياسي لدى فئة عريضة من شغيلة التعليم.

التناقض بين متطلبات النضال النقابي الكفاحي وبين التربية الأيديولوجية والتنظيمية السائدة وسط فئة كبيرة من مناضلي ومناضلات التنسيقيات والهيئات النقابية.

إن استنهاض الفعل النضالي داخل قطاع التعليم يستوجب على المناضلين والمناضلات بمختلف انتماءاتهم المساهمة في حل هذه التناقضات من خلال:

نبذ مرض الفئوية والعمل من أجل بناء وحدة نضالية على أسس متينة تستمد شرعيتها وقوتها من قواعدها الرافضة للقرارات الفوقية (أهمية مجالس المؤسسات والجموع العامة) والتشبث بالديمقراطية الداخلية.

فضح كل المحاولات التي تستهدف تشويه وعي الشغيلة باعتباره أحد المداخل الأساسية للإجهاز على حقوقهم وتكثيف عملية استغلالهم، والسعي إلى تعزيز وعيهم النقابي والسياسي وتأطيرهم لإشراكهم في تحمل مسؤولية معاركهم عبر تزويدهم بآليات فهم واقعهم.

ممارسة النقد والنقد الذاتي والصراع الفكري الإيجابي بين المناضلين بمختلف انتماءاتهم النقابية والحزبية والأيديولوجية وتوجيه النقد إلى الأفكار بدل حاملها وعدم التهجم الشخصي والابتعاد عن خلق سجالات ثانوية لا تسهم إلا في عرقلة سيرورة معاركنا النضالية.

نظرة عامة حول اتفاق الشراكة المغربي البريطاني : «شراكة» استعمار جديد

قسم ثان

بقلم- سليم نعمان

من الممكن أن تُقيّد الحصص الجمركية النمو المحتمل لصادرات المنتجات ا فلاحية المغربية إلى المملكة المتحدة. فوجود حصص محددة للمنتجات، مثل الطماطم والحمضيات والأسماك، يضع سقفًا لكمية الصادرات التي يمكن للمغرب تصديرها إلى المملكة المتحدة بأسعار مُخفضة أو معفاة من الرسوم الجمركية. إذا تجاوزت الصادرات هذه الحصص، تُفرض رسوم جمركية قد تُعيق القدرة التنافسية للمنتجات المغربية في السوق البريطانية. وهذا وارد حتى بالنظر إلى أن زيادة الحصص تدريجيًا بنسبة 3- 5 سنويًا لمواكبة نمو الطلب في السوق البريطانية. وهذا علما أن البلدان يعتزمان مراجعة التعريفات الجمركية والحصص المُطبقة على المنتجات الفلاحية والسمكية بشكل دوري لتحسين شروط التبادل التجاري، وكذا إلغاء التعريفات الجمركية على بعض المنتجات. هناك دعوات لإلغاء التعريفات الجمركية والحصص على المنتجات النباتية المغربية التي لا تُنافس المنتجات البريطانية.

تؤكد الاتفاقية التجارية بين المغرب وبريطانيا على استمرار التبعية الاقتصادية للمغرب، حيث ستظل البلاد تعتمد على المساعدات والقروض. هذه الشراكة لا تعكس سوى مصالح بعض المجموعات الفلاحية الكبرى، ما يهدد المنتجين الصغار في المغرب. كما أن السياسات الزراعية المعتمدة تركز على تصدير المنتجات عالية القيمة، ما يزيد من التبعية الغذائية ويعمق الأزمات الاقتصادية.

تتجلى آثار اتفاقيات التبادل الحر التي وقعها المغرب مع القوى الكبرى في تفاقم العجز التجاري، حيث بلغ معدل العجز حوالي 19% من الناتج المحلي الإجمالي. هذه السياسات أدت إلى زيادة الواردات على حساب الصادرات، مما أثر سلبًا على الاقتصاد المغربي. كما أن الاعتماد على المنتجات الزراعية للتصدير لم يحقق التوازن المطلوب في الميزان التجاري.

تترافق هذه التحديات مع تزايد المديونية، حيث بلغ الدين العمومي حوالي 87% من الناتج الداخلي الخام. هذه الديون مشروطة بإجراءات ليبرالية تعمق من فقدان المغرب لسيادته الاقتصادية. في النهاية، تعكس هذه الديناميكيات الاقتصادية والاجتماعية الفجوة الكبيرة بين المغرب وبريطانيا، مما يبرز الحاجة إلى استراتيجيات تنموية أكثر استقلالية وفعالية.

وعلى صعيد آخر، يواجه القطاع الزراعي المغربي تحديات كبيرة، بما في ذلك التغيرات المناخية والجفاف، ما يؤثر سلبًا على الإنتاجية وظروف العمل. رغم أن المغرب يعد من أكبر مصدري المنتجات الزراعية إلى بريطانيا، إلا أن الاعتماد على هذه الصادرات قد يجعل الاقتصاد المغربي عرضة للتقلبات. كما أن الظروف المعيشية للعمال الزراعيين تظل هشة، مع ضعف الأجور وعدم الاستقرار الوظيفي. يتطلب تحسين الوضع الزراعي في المغرب استثمارات كبيرة في التكنولوجيا والبنية التحتية، بالإضافة إلى إعادة النظر في السياسات الزراعية لضمان استدامتها وعدالتها الاجتماعية والبيئية.

تشير تقارير عديدة إلى أوجه قصور في إدارة المياه في المغرب، حيث يهدد التوسع في الزراعة المتعطشة للمياه واستمرار نقص التنظيم استدامة القطاع الزراعي. رغم وعود خطة إدارة المياه بدعم صغار المزارعين، إلا أن النتائج كانت مخيبة، حيث يعاني هؤلاء من نقص المياه والبنية التحتية، ما يؤدي إلى هجرة قروية كبيرة. كما أن اتفاقيات التجارة الحرة لم تحقق الفوائد المرجوة، بل زادت من العجز التجاري وأضعفت الاقتصاد المغربي. يتطلب الوضع إصلاحات شاملة لدعم التنمية المستدامة وتحسين الظروف المعيشية للسكان، مع التركيز على إلغاء الديون والاتفاقيات الضارة.

مفاقمة تدهور أوضاع الحياة والشغل المتردية أصلا

تشترط الاتفاقية مع بريطانيا الالتزام بالمعايير الدولية للصحة والجودة وسلامة الغذاء، ورغم عدم وجود متطلبات صريحة لشهادات المسؤولية الاجتماعية في الاتفاقية، إلا أن المصدرين المغاربة يعتمدونها كوسيلة لتعزيز تنافسيتهم في السوق البريطانية. ومع ذلك، فإن هذه الشهادات لا تعكس حقيقة ظروف العمل القاسية التي يعيشها العمال.

تشير البيانات الميدانية إلى أن المجموعات الزراعية تلتزم ببعض ا معايير القانونية، مثل الحد الأدنى للأجور والتصريح لدى الضمان الاجتماعي، ولكنها لا توفر مزايا إضافية للعمال. يعاني العمال من ظروف عمل صعبة، حيث لا يحصلون على تعويضات عن العطل أو مزايا اجتماعية أخرى، ما يزيد من معاناتهم اليومية. كما أن وسائل النقل التي توفرها هذه المجموعات غالبًا ما تكون غير صالحة.

يُعد القطاع الفلاحي المغربي أحد أهم القطاعات الاقتصادية، لكنه يواجه تحديات كبيرة، مثل انخفاض الأجور، وعدم الاستقرار الوظيفي، وضعف الحماية الاجتماعية. كما تزيد التحديات البيئية التي تواجهها الزراعة المغربية من اختلالاتها، مثل الإجهاد المائي، واستنزاف المياه الجوفية، والتغيرات المناخية، فعلى سبيل المثال يُهدد الاستغلال المفرط للمياه الجوفية، بسبب التركيز على المحاصيل المتعطشة للمياه، استمرارية القطاع الزراعي على المدى الطويل، ناهيك عن كون الفجوة التكنولوجية بين البلدين تُعيق تحسين جودة منتجات المغرب الزراعية لتلبية المعايير البريطانية والأوروبية.

سيؤدي تضافر كل هذه العوامل إلى زيادة حدة تهور الوضع الاجتماعي للطبقة العاملة المغربية. تُظهر الشهادات أن العمال يعملون لساعات طويلة في ظروف قاسية، حيث يتعرضون لمبيدات سامة دون وسائل حماية. كما تعاني النساء العاملات بصورة خاصة من ظروف عمل غير ملائمة، حيث يضطررن للقيام بأعمال شاقة دون مراعاة لخصوصياتهن الصحية. كما أن غياب حضانات الأطفال في أماكن العمل يزيد من معاناتهن. ويواجهن أيضًا تحرشات جنسية في أماكن العمل، بالإضافة إلى ضغوطات من المسؤولين ضد العمل النقابي. تؤدي هذه الضغوط إلى تراجع دور النقابات وتقييد حقوق العمال-ات، مما يزيد من هشاشة أوضاعهم-هن. كما أن العاملات والعاملين يشعرون بأنهم مستهدفون من قبل الإدارة، ما يعيق قدرتهم-هن على التعبير عن مطالبهم-هن.

أخيرًا، يعاني العمال-ات من تدني الأجور التي لا تكفي لتلبية احتياجاتهم-هن الأساسية، ما يضطرهم-هن للجوء إلى القروض. تتفاقم أوضاعهم-هن المعيشية في ظل غلاء الأسعار، ما يزيد من مستويات الفقر والحرمان. يعيش هؤلاء العمال-ات في ظروف سكنية سيئة، ما ينعكس سلبًا على حياتهم-هن اليومية ويزيد من معاناتهم-هن.

القطع مع اتفاقات الاستعمار الجديد

من أجل بدائل تعتمد على السيادة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وكسر التبعية للرأسمال العالمي.

لتقدم المغرب ورفاهيته لا بد من بدائل قائمة على السيادة السياسية والاقتصادية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، والقطع مع التبعية للرأسمال العالمي ومؤسساته المالية والتجارية والاقتصادية... ولهذا من الضروري إلغاء الديون غير الشرعية وفرض سياسة مالية سيادية بإجراء تدقيق شامل للديون العمومية لتحديد الديون «غير الشرعية» (المقترضة لتمويل مشاريع فاشلة أو فاسدة) أو «الديون الكريهة» (المفروضة تحت ضغوط سياسية). كما أيضا رفض شروط صندوق النقد الدولي والبنك العالمي التي تفرض خصخصة الخدمات العمومية (الصحة، التعليم) وتقليص الإنفاق الاجتماعي، وتوجيه الموارد نحو القطاعات الإنتاجية كالصناعة التحويلية والزراعة الإيكولوجية، بدلًا من سداد الديون فوائدها.

التتمة في الصفحة 04

تتمة الصفحة 03

نظرة عامة حول اتفاق الشراكة المغربي البريطاني : «شراكة» استعمار جديد

بقلم- سليم نعمان

ويقتضي الأمر أيضا إنهاء الاتفاقات الاستعمارية المسماة «شراكة» و«تبادلا حرا» مثل اتفاقية التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة. تلك الاتفاقات التي تفتح السوق المغربية أمام المنتجات الأجنبية المدعومة. وفرض رسوم جمركية وقائية لحماية الصناعات الناشئة (النسيج، الأدوية، المواد الغذائية) من المنافسة المدمرة.

فضلا عن ذلك، لا بد من بناء اقتصاد محلي متين قائم على السيادة الاقتصادية والغذائية والطاقية، إحدى ركائزه الإصلاح الزراعي عبر دعم الفلاحة الصغيرة بدلًا من الزراعة التصديرية المكثفة (مثل زراعة الطماطم أو الفراولة)، وحماية الأراضي الزراعية من الاستيلاء عبر صفقات الاستحواذ الرأسمالي على الأراضي. وتبني انتقال طاقي عادل بعيد عن متطلبات رأس المال بتطوير الطاقات المتجددة (الشمسية، الرياح) تحت السيطرة المحلية، وليس عبر شركات أجنبية تستحوذ على الموارد، كما هو حال مشروع «نور» للطاقة الشمسية في ورزازات ومشاريع تطوير الهيدروجين الأخضر الذي تستفيد منه الشركات الأوروبية.

من الملح أيضا تأميم القطاعات الاستراتيجية وفرض رقابة شعبية، وإعادة تأميم الخدمات العمومية مثل الماء والكهرباء والنقل، والتي جرت خصخصتها تحت ضغط المؤسسات المالية الدولية، وخلق صناعات عمومية في قطاعات مثل الصلب أو الكيماويات، لضمان سلاسل إمداد محلية. ومراقبة تحويل الأموال إلى الخارج عبر فرض ضرائب على الأرباح التي تحولها الشركات متعددة الجنسيات إلى مقارها الرئيسية.

ويستدعي هذا التوجه أيضا تعزيز التكامل جنوب- جنوب بدل التبعية للشمال عبر بناء تكتلات اقتصادية جنوب- جنوب مثل تعزيز التعاون المغاربي والإقليمي الأوسع، أو التكامل الأفريقي، أو التعاون مع بلدان جنوب أخرى في آسيا وأمريكا، بدل الاعتماد المفرط على أوروبا وأمريكا الشمالية أو التعويل على الإمبرياليات الصاعدة مثل الصين وروسيا، أو قوى إقليمية مثل دول مجلس التعاون الخليجي. سيتيح مثل هذا التعاون دعم الصناعات المشتركة مثل تصنيع الأدوية أو الأسمدة داخل القارة الأفريقية.

أيضا، لا بد من إصلاح النظام الضريبي بفرض ضرائب تصاعدية على الثروات الكبيرة، بدلًا من الإعفاءات الضريبية للشركات الأجنبية والرأسمال المحلي. ومحاربة التهرب الضريبي عبر تأميم النظام البنكي وإغلاق الملاذات الضريبية.

حماية حقوق العمال برفع الحد الأدنى للأجور وتحسين ظروف العمل، وضمان الشغل للجميع، والقضاء على الاستبداد السياسي والاستغلال الرأسمالي اللذان يخدمان الطبقات المالكة المحلية المتواطئة مع الشركات الأجنبية.

إن ما يحد حاليا من انتهاج هذا السبيل هو غياب الإرادة العمالية-الشعبية المنظمة لمواجهة سياسات التقشف والتبعية. لكن هذا البديل الإجمالي الذي من شأنه خلق إمكانية القضاء على الاستبداد والاستغلال، وفتح آفاق أرحب لمجتمع تشاركي حر ليس خيالا، بل تدعمه تجارب الشعوب المضطهدة، فالإكوادور مثلا أجرت تدقيقًا للديون عام 2007 وألغت جزءًا منها لكونه «غير شرعيّ». ورفضت أيسلندا سداد ديون المصرفيين بعد أزمة 2008، ونجحت في التعافي دون خصخصة القطاع العام. أما جنوب أفريقيا ففرضت شرط «التكنولوجيا مقابل الاستثمار» في بعض القطاعات.

باختصار، السيادة الاقتصادية أو الانهيار. التوقف عن خدمة مصالح الشركات العابرة للقارات وإعادة توجيه الثروة الوطنية لصالح الأغلبية وبناء اقتصاد مستقل لا يكرّس التبعية. إنه بديل يواجه معارضة شديدة من الطبقات الحاكمة والمؤسسات المالية الدولية، لكنه يبقى الخيار اللازم، رغم أنه غير كاف، لتجنب استمرار النهب الاستعماري الجديد.

انتهى

التقاعد : من أجل بناء منظور عمالي لإصلاح أنظمة التقاعد

قسم ثان

بقلم؛ فالح رضوان

2 - **نظام الرسملة:** هو نظام يجري فيه الادخار من المداخيل أثناء فترة العمل لتوظف وتؤتي مردودا ماليا لحظة التقاعد. وفي هذا النظام هناك علاقة مباشرة بين ادخار كل شخص خلال فترة عمله والريع/المعاش الذي يحصل عليه. فشخص يدخر سنة 2022 يراكم مقدورات إيراده لتقاعده سنة 2055. لكن التقاعد الذي سيدفع له حينذاك سيتوقف حصرا على مردودية الادخار/الرأسمال سنة تقاعده (2055). ولكي يشتغل هذا النظام يجب أن يكون الريع/مكافأة الرأسمال المراكم مساويا للمعاشات التي يحصل عليها المتقاعدون. ولحصول التوازن إذن يجب ان تتحقق المعادلة التالية:

الرأسمال المراكم مضروب في مردود الرأسمال يساوي معاشات التقاعد التي يحصل عليها المتقاعدون

يتوقف الرأسمال المراكم على عناصر عدة: مستوى المداخيل الفردية، مستوى الاقتطاعات والمساهمات، إمكانات الادخار التي تتيحها، مستوى الثروات المنتجة إجمالا وتقاسمها بين الاستهلاك الآني والادخار المستثمر في تشكيل الرأسمال.

وبمثل مردود الرأسمال معدل ضغط الرأسمال على الاقتصاد. وباتت مردودية الرأسمال تقاس أكثر فأكثر بحجم «التسريحات» و«الخطط الاجتماعية» (الإجراءات المصاحبة لعمليات ا تسريح الجماعي) وحذف فرص العمل.

في نظام الرسملة تكمن مصلحة الأجراء العاملين الراغبين في الادخار في التوفر على مداخيل مرتفعة تمكنهم من الادخار بشكل أكبر، بينما تكمن مصلحة المتقاعدين في الحصول على أفضل مكافأة آنية لرأسمالهم. وهنا تكون مصلحة العاملين الراغبين في الادخار مناقضة لمصلحة المتقاعدين الراغبين في مردود فوري قوي. يكمن المنطق الإجمالي للرسملة في تزايد مستمر للرأسمال وفي تقدم مردود الرأسمال، وهو بالتالي نظام يعمل ضد الاستهلاك وضد التشغيل.

على عكس نظام التوزيع، يتوقف مستوى معاشات التقاعد على قرارات تتخذها مجالس إدارة المقاولات والبنوك والمضاربين. لا تقتضي المشاركة في الاختيارات أن يكون المرء مواطنا، بل عضوا في مجلس إدارة المقاولة. أي ان السلطة المالية هي التي تحدد في نهاية المطاف مصير المعاش.

لماذا الحديث عن إصلاح أنظمة التقاعد؟

قال Christiaan Portman نائب رئيس البنك العالمي لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا «غالباً ما تترافق أزمات المعاشات التقاعدية مع مشكلة التقدّم بالسنّ وهي أمر مضلّل. ففي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يشكّل الشباب نسبة 60 في المئة من السكان، تواجه أنظمة المعاشات التقاعدية حالياً مشاكل مالية. ولذا، فالمشكلة هيكلية وليست ديموغرافية».

إن نسبة المشتركين في صناديق التقاعد قياسا بذوي المعاشات تنخفض ليس بسبب تكاثر المتقاعدين، بل بفعل استشراء البطالة والهشاشة وتدني الأجور وعدم دفع اشتراكات العمال في الضمان الاجتماعي حتى في حالة ا تصريح بهم، وبالأخص التصريح بعدد أيام عمل أقل بكثير من تلك التي تم العمل فيها فعليا .

ما تصر الدولة على تطبيقه ليس إصلاحا وليس إنقاذا لأنظمة التقاعد، بل فرض تضحيات إضافية على العاملين وعلى المتقاعدين. وهذا يسمى خفض لمستوى معيشة هؤلاء جميعا ومزيدا من تقليص قسم الثروة الاجتماعية المنتجة العائد إلى الطبقة العاملة.

وليس ما يقوم به أرباب العمل ودولتهم من إشراك للنقابات في ملف التقاعد تلاقيا على مصلحة مشتركة بينهم وبين الشغيلة، بل تكتيكا حربيا

التتمة في الصفحة 05

تتمة الصفحة 08

أضواء على قطاع التعليم ونضال شغيلته– حوار مع المناضل النقابي عادل أومرجيج

أمام البرلمان يوم 5 أكتوبر 2023 وتنظيم مسيرتين قطبيتين بمدينة مراكش في نفس اليوم بتوقيتين ومكانين مختلفين).

اقتصاديا: من الناحية الاقتصادية تمكن الحراك التعليمي من فرض مكاسب مادية لم تستطع انتزاعها معارك نضالية سابقة رغم حجم تضحياتها البطولية وذلك راجع إلى طابعها الفئوي. تمثلت هذه المكتسبات في التسوية المادية لملفات بعض الفئات التعليمية والزيادة في الأجور، هذا المطلب الذي كانت الوزارة ترفض مناقشته مع النقابات التعليمية خلال سنوات طويلة من الحوار القطاعي، أحيانا بحجة مخلفات أزمة كورونا وأحيانا أخرى بحجة تداعيات الجفاف والحرب على أوكرانيا وهي كلها مبررات واهية ومضحكة تحطمت على صخرة وحدة شغيلة التعليم لمدة ثلاثة أشهر، وكان يمكن لهذا الصمود التاريخي المنقطع النظير أن ينتزع مكتسبات مادية أخرى لو لم نكن أمام مفارقة عجيبة وغريبة وهي أن من يناضل لا يحاور ومن يحاور لا يناضل، والجدير بالذكر أيضا أن للحسابات النقابوية دورا بارزا في حرمان فئة عريضة لشغيلة التعليم من مكتسبات مالية؛ إذ لاحظنا كيف فوتت هذه الحسابات حق التعويض التكميلي لفائدة أساتذة التعليم الابتدائي والإعدادي علاوة عدم القدرة على انتزاع مكسب تخفيض ساعات العمل ومطالب أخرى كان بالإمكان تحقيقها نظرا لحجم التضحيات المبذولة. لكن رغم ما حققه الحراك التعليمي من مكتسبات جزئية مهمة ورغم حجم التنازلات التي قدمتها الحكومة على المستوى الاقتصادي وتراجعها عن العديد من التشريعات الواردة في النظام الأساسي السابق إلا أنها ظلت متشبثة بجوهر هجومها المتمثل في فرض نمط توظيف جديد قوامه التوظيف الجهوي (التعاقد) بدل التوظيف المركزي كما كان معمولا به حسب النظام الأساسي القديم (2003).

ومن منطلق الموضوعة القائلة أن قوة أي حركة في قوة جماهيريتها وضعفها في ضعف قيادتها نرى أن انتكاسات الحراك وبعض مآلاته السلبية تعود إلى أخطاء قياداته بتنظيماتها الثلاثة الناتجة عن تغليب بعضها لنزعات انتهازية ونهج ممارسات بيروقراطية؛ إذ بدل طرح نقاش جدي ومسؤول محكوم بروح وحدوية لدراسة التناقضات الذاتية والموضوعية لتلك اللحظة الحاسمة التي عرف فيها الحراك منعرجا دقيقا ومغايرا لما كان عليه سابقا (فرض الحوار مع نقابة FNE بحضور ممثلين عن التنسيقيات المناضلة)، اختارت التنظيمات الثلاثة الدخول في صراعات هامشية (الاختلاف حول عدد تمثلية كل تنظيم) ونهج أسلوب المزايدات الفارغة والتعاطي مع الحراك في مراحله الحاسمة بنوع من الحماسة المفرطة والثقة الكبيرة في النفس وتبخيس حجم النقيض بعدم إخضاع خططه للدراسة والتمحيص بعيدا عن ردود الأفعال وسيادة الغرور. إن عدم التشبث بوحدة قيادة الحراك التعليمي في مختلف مستوياتها (التقرير، التسيير، التنظيم، التفاوض...) هو ما سهل المأمورية على أعداء شغيلة التعليم بالانقضاض على معركتها البطولية وخلق أجواء مشحونة يطبعها التخوين وبروز الصراعات الفئوية مما فرش الأرضية المناسبة لهجوم الوزارة عبر إصدار توقيفات عن العمل مع توقيف الأجرة لعدد كبير من قادة الحراك.

3* ما الذي منع تنظيمات حراك شغيلة التعليم (التنسيق الوطني لقطاع التعليم، التنسيقية الموحّدة وتنسيقية الثانوي التأهيلي) تشكيل قيادة موحّدة للحراك؟

ساهمت عدة أسباب في منع تشكيل قيادة موحدة لحراك شغيلة التعليم من أبرزها نجد:

تجذر منطق الحسابات الضيقة بين مكونات التنظيمات الثلاث وانفصال اختيارات أبرز قادتها ومواقفهم عن آراء وتقديرات قواعدها وعموم شغيلة التعليم، وتلك المحاولات الخجولة لفرز قيادة ميدانية لبعض المسيرات الاحتجاجية الوطنية أو الجهوية كانت قيادة فوقية لم يتم بناؤها على أسس صلبة عبر إشراك قواعد مختلف تلك التنظيمات في صياغة القرارات والمساهمة في تسيير معاركها النضالية من تنظيم مجالس المؤسسات والجموع العامة لاتخاذ القرارات بكيفية جماعية وموحدة تنزيل لمبدأ «من الشغيلة إلى الشغيلة»، مما يشعرها بدورها الفعال في قيادة معركتها وتلزم نفسها بضرورة إنجاح برامجها النضالية والتقيد بها بكيفية إرادية لأنها لا تجسد إلا ما ساهمت هي نفسها في تشريعه.

حصر الوحدة الميدانية في أمور جزئية مرتبطة بكيفية تنظيم وتدبير مسيرة احتجاجية وطنية أو جهوية بدل سيادة الروح الوحدوية لمختلف مراحل الحراك؛ وحدة الفهم، وحدة التقرير، وحدة التسيير والتقييم، ووحدة التفاوض.

سيادة تصور خاطئ لدى قادة هذه التنظيمات لمفهوم الانتماء النقابي (أو الانتماء لتنسيقية ما)، ينهل أسسه من فهم ميتافيزيقي للهوية من حيث هي تطابق وتماثل (مبدأ الهو هو = أ) يعارض جوهر وحقيقة الأشياء القائمة على التناقضات المستقلة عن إرادة البشر؛ إذ يُعدُّ الانخراط في منظمة نقابية أو تنسيقية ما وتحمل المسؤولية في أجهزتها التنظيمية مبررا سيكولوجيا كافيا للدفاع عن اختياراتها مهما كانت خاطئة وتبخيس اختيارات ما عداها من تنظيمات مغايرة وهو فهم غير علمي يناقض القوانين المتحكمة في سيرورة الأشياء. إن عدم الكشف عن هذه التناقضات والإيمان بموضوعيتها المستقلة عن إراداتنا هو ما جعل العديد من مناضلي التنسيقيات والنقابات التعليمية يسقطون في فخ التعامل مع منظماتهم كأنها وحدة هلامية لا يحكمها صراع داخلي بين الأفكار والتقديرات الصحيحة والأفكار والتقديرات الخاطئة وتغاضيهم عن أخطاء إطاراتهم النقابية والتنسيقية وتوجيه بوصلة نقدهم لأخطاء الإطارات الأخرى وتبريرهم لاختيارات انتهازية معادية لمصالحهم الطبقية؛ إذ لاحظنا ازدواجية الخطاب عند بعض قادة تنسيقية المفروض عليهم التعاقد فهم تارة يدافعون عن مطلب الإدماج في الوظيفة العمومية كما تؤمن به تنسيقتهم وتعبر عنه في بياناتها ورسائلها وتارة أخرى نجدهم ينتصرون لمطلب الإدماج كما تدافع عنه قيادة نقابتهم وشتان بين هذا وذاك.

4* بماذا تفسر فئوية النضالات القائمة في قطاع التعليم، وعموم الوظيفة العمومية، رغم وحدة الهجوم؟ ما الذي يمنع قيام نضال موحّد بين موظفي الدولة؟

عرفت نضالات شغيلة التعليم منذ سنوات طويلة أزمة تنظيمية تتمثل في خوض معارك فئوية معزولة عن باقي مكونات الجسم التعليمي، وهو ما كان يسهل عملية احتوائها وقمعها رغم صمودها البطولي (اعتصام 111 يوما لتنسيقية المقصيين من الترقية بالشهادة سنة 2014، معركة الأساتذة المتدربين سنة 2015، معركة تنسيقية المفروض عليهم التعاقد سنة 2019...)، كلها معارك باسلة قُدمت فيها تضحيات جسام، وفي المقابل نجد انحصار تفاعل الفئات الأخرى في خطوات محتشمة كإصدار بيانات تضامنية وحمل الشارات الحمراء أو في أحسن الأحوال تجسيد إضراب ليوم واحد.

يمكننا تفسير فئوية النضالات القائمة في قطاع التعليم وعموم الوظيفة العمومية بطبيعة السياسة الممنهجة من طرف الدولة انصياعا منها لتوصيات المؤسسات المالية وما يقتضيه ذلك من تنزيل «إصلاحاتها» / تخريبيها باعتماد مبدأ التدرج وهو ما كانت تسعى البيروقراطيات النقابية لإنكاره عبر تضليل وعي شغيلة التعليم بنشر أوهام المشاركة في صياغة النظام الأساسي؛ بينما المتتبع للشأن التعليمي ولو من بعيد يتبين له أن النظام الأساسي الجديد هو حصيلة تراكم العديد من التعديات التي نهجتها الدولة المغربية في قطاع التعليم منذ سنوات طويلة، إن عزل فئة معينة من شغيلة التعليم والإجهاز على حقوقها واستهدافها دون باقي الفئات الأخرى هو ما كان يضفي على نضالات هذه الفئات من الشغيلة طابع الفئوية مما يتيح لأعدائها سهولة الانقضاض عليها وتمرير مخططاتها الطبقية التراجعية، وهو ما جعل من تنسيقيات هذه الفئات ضعيفة وغير قادرة على المقاومة والصمود.

علاوة على نهج الدولة لمبدأ فرق تسد، ساهمت البيروقراطيات النقابية في تكريس طابع الفئوية وبلقنة العمل النقابي عبر عدائها التام والمطلق لضرورة الوحدة النقابية. إن القيام بقراءة سريعة لتاريخ النضال النقابي بالمغرب يوضح لنا حجم انشقاقاته التي تولدت عنها تربية تنظيمية وأيديولوجية بائسة قوامها الإيمان بثقافة «فخر الانتماء» والتشبث بالزعيم وتقديسه وسيطرة وهم وحدة التنظيم الهلامية، وكلها نزعات انتهازية وبيروقراطية ترفض وحدة الشغيلة التعليمية رغم ضرورتها الموضوعية: وحدة النقيض ووحدة المطلب. لكن رغم وضوح هذه الضرورة تظل

التتمة في الصفحة 10

تتمة الصفحة 07

غيثا البراد- عضوة المجلس الجماعي بوجدة (عن الحزب الاشتراكي الموحد) في حوار مع جريدة المناضل- ة

وحوّل الأمر إلى مشهد تراجيدي يصور بعمق كيف يرى البعض (أفرادا وتنظيمات) العمل السياسي للنساء. بمعنى أن تواجد النساء للأسف في تشكيلات مجالس الجماعات الترابية اغلبية كانت أو معارضة أصبح فلكلورا وتأثيثا للمشهد ليس إلا ولم يحقق إدماجا حقيقا لمقاربة النوع الاجتماعي لا من خلال برامج عمل الجماعات ولا حتى من تدبيرها... طبعا مع الاحتفاظ بواجب التقدير لبعض الأسماء باختلاف مشاربها لكنها تبقى الاستثناء وكما تقول القاعدة فهو لا يقاس عليه.

إذن كي نمارس النقد لا بد أولا من الاتفاق على إلزامية تحليل الواقع بشكل ملموس. تواجد النساء [الكوطا] بالمجالس تحوّل إلى تبعية جديدة في الممارسة السياسية المغربية. فبدل جعل النساء فاعلات في الحقل السياسي تحولن إلى أداة في يد أباطرة العملية الانتخابوية عبر استغلالهن في تصفية الحسابات باغلبية عددية مغشوشة تضرب في صميم التجربة التمثيلية والديموقراطية. وطبعا هذا يجري منذ البداية باختيار نساء يقبلن الخضوع باختلاف الأسباب (العلاقة التي غالبا تربط بين المسؤول الحزبي والمرشحات من النساء: إما زوج أو أب أو أخ... وأحيانا يجري اختيار نساء في أوضاع اجتماعية تفرض عليهن عدم التمرد). لذا أكرر دوما أن عدم مسايرة المجتمع لتطور القوانين يبقى مجرد فلكلور لن يساهم أبدا في أي تغيير في المجتمع خصوصا في ما يتعلق بالنساء. وأؤكد بأنه واهم من يتصور أي تغيير مجتمعي بدون تصحيح النمطية الذهنية...

17* برأيك ماذا يلزم كي تتمتع الجماعات المحلية بسلطات تسيير حقيقية وفعلية لإشراك حقيقي وفعلي للسكان؟

العملية مركبة بداية بالحاجة لأحزاب سياسية قادرة عن انتاج نخب وتاطيرها والمساهمة في العمل لخلخلة بنية التفكير السائدة والمدافعة عن العزوف. بهذا يمكن تقديم مرشحين نزهاء تتوفر فيهم شروط العمل الجاد خدمة للمصلحة العامة دون إغفال أن يتم تصحيح مسار العملية الانتخابية وتجويدها ومكافحة كل المحاولات بشراء الأصوات وابتزاز التي تتم في بضع الأحيان وتضرب جوهر العملية الديموقراطية، وطبعا تبقى مراجعة القانون لفتح المجال أكثر للمجالس لمبادرة وإشراك السكان استجابة لما سيطرحه تجويد العملية الانتخابية كاملة.

أضواء على قطاع التعليم ونضال شغيلته- حوار مع المناضل النقابي عادل أومرجيح

بعد عام ونصف من توقف حراك شغيلة التعليم (2023) بدأ هؤلاء في التململ من جديد، إذ هبَّت تنسيقيات للنضال من جديد. لتسليط الضوء على ما يجري في قطاع التعليم بعد هذه المدة من الحراك، أجرت جريدة المناضل- ة حوارا مع المناضل النقابي عادل أومرجيح حوارا هذا نص:

1* لوحظ مؤخرا احتجاج فئات في قطاع التعليم (التنسيقية الوطنية لأساتذة الزنزانة 10 ضريبي السلم 09 و التنسيقية الوطنية للمقصيين من الأثر الإداري والمالي لاتفاق 26 أبريل 2011، والتنسيق الوطني للمتصرفين التربويين ضحايا الترقيات). في رأيك ما الذي أدى إلى استئناف الاحتجاج بعد خفوته لأكثر من سنة؟

إن ما جرى انتزاعه من مكتسبات جاء بفعل نضالات الشغيلة التعليمية وبحراكها التاريخي وما عرفه من تغيير في موازين القوى لصالح شغيلة التعليم وليس هِبة من الوزارة أو التزاما منها خلال هذا الحوار أو ذاك. فالحقوق تنتزع ولا تعطى. واستئناف التنسيقيات للاحتجاج لا يرتبط بعدم وفاء الوزارة بالتزاماتها كما تحاول البيروقراطيات النقابية إقناعنا به، وتنسى أو تتناسى أن هذا الأمر ليس سببا وإنما هو ذاته نتيجة لسبب أعمق وهو اختلال موازين القوى لصالح أعداء الشغيلة... إذن فعودة الاحتجاجات هو اعتراف وإيمان من هذه التنسيقيات بأن الحلول لا تنتزع عبر حوارات ماراتونية في غرف مكيفة، وإنما تنتزع بالنضال الميداني والوحدوي.

2* بعد مرور سنة ونصف على حراك شغيلة التعليم. ما تقييمك لذلك الحراك؟ وما أسباب ملله؟

عرف قطاع التعليم بالمغرب الموسم الماضي حراكا نضاليا غير مسبوق خاضه شغيلة التعليم ردا على إصدار المرسوم رقم 2.23.819 الصادر يوم 6 أكتوبر 2023 في شأن النظام الأساسي الخاص بموظفي قطاع التربية الوطنية، معتبرين إياه تشريعا تراجعيا يضرب حقوقهم المادية ويمس كرامتهم ويسعى إلى تسليع التعليم وضرب مجانيته ويؤسس لقانون خارج الوظيفة العمومية، وقدموا دروسا كبيرة في التضحية والصمود واستطاعوا أن يحققوا العديد من المكتسبات التي يمكننا تقييمها على المستويات التالية:

سياسيا: إن أهم المكتسبات السياسية التي حققها الحراك التعليمي هو إعادة الاعتبار لثقافة الاحتجاج وسط فئة عريضة من نساء ورجال التعليم والإيمان بأهمية وراهنية النضال الوحدوي مقابل الوعي بخطورة النضالات الفئوية، حيث شكلت مسيرة 7 نوفمبر 2023 على سبيل المثال لا الحصر ملحمة تاريخية لم يعرف المغرب مثلها منذ حركة 20 فبراير. استطاع حراك الشغيلة أن يكشف كذلك عن تهافت وبطلان العديد من أوهام القيادات النقابية كالسلم الاجتماعي والتعاون الطبقي ومساهمتها في الحفاظ على الوضع القائم عبر تشبثها بخيار الحوار كآلية وحيدة لانتزاع المكتسبات والحقوق. إن صمود شغيلة التعليم ونضالهم الميداني لمدة ثلاثة أشهر جعلهم يحققون من المكتسبات ما لم تستطع القيادات النقابية تحقيقه لسنوات طويلة عن طريق الحوار القطاعي والمركزي.

ساهم الحراك أيضا في التجسيد العملي لأحد مبادئ النضال النقابي، فردا على سياسة القمع الممنهجة من طرف الوزارة تجاه الحراك عبر توقيف بعض قادته عن العمل وتجميد أجورهم كرس الشغيلة قيم التضامن والتآزر بجمع المساهمات المالية وتنظيم وقفات احتجاجية تضامنية مع الموقوفين والانضمام إلى معتصماتهم أمام المديريات والأكاديميات...

بفضل الحراك التعليمي كذلك تمت إعادة إحياء بعض أدبيات العمل الجماهيري القاعدي؛ إذ لاحظنا الدور البارز الذي لعبته مجالس المؤسسات والجموع العامة بين مختلف مكونات الحراك في خلق فضاءات للنقاش الجاد والمسؤول الهادف إلى بناء وحدة الشغيلة التعليمية على أسس متينة والمتحرر في الآن ذاته من تلك الحسابات النقابية الضيقة التي لا نجد لها حضورا إلا في جدول أعمال القيادات الفوقية (صراعات جانبية متمثلة في طرد مناضلي الكدش من

التتمة في الصفحة 09

تتمة الصفحة 04

التقاعد : من أجل بناء منظور عمالي لإصلاح أنظمة التقاعد

بقلم: فالح رضوان

لإنجاح هجومها. وهم لا يخفون ذلك. هذا على سبيل المثال ما جاء في افتتاحية صحيفة برجوازية، حتى قال كاتبها:» إن الحكومة تناور بذكاء. فالطابع اللاشعبي المرتقب لهذا الإجراء (رفع سن التقاعد إلى 65 سنة) لا يمكن محاربته إلا بشرطين. أولهما تطبيقه بمراحل وبخطوات صغيرة، والثانية تفسير ملاءمته للسكان.» [أي تضليلهم]-إيكونيميست 2 9--2010. وان ما تريده الدولة من النقابات هو الإسهام في الدور الثاني، أي تضليل الشغيلة بخداع أن «الإصلاح» في صالحهم.

تشخيص الدولة

نظام المعاشات المدنية

يمكن تلخيص الوضعية الحالية لنظام المعاشات المدنية بعد الإصلاح المقياسي الذي عرفه سنة 2016 فيما يلي:

▪ سيستنفذ النظام احتياطاته (70 مليار درهم) بحلول سنة 2028 .وللوفاء بالتزاماته بعد ذلك، سيحتاج الصندوق المغربي للتقاعد ما يناهز 14 مليار درهم سنويا لتمويل عجز النظام؛

▪ المستوى الحالي لنسبة المساهمة)28(٪وسن التقاعد القانوني)63 سنة(لا يتركان سوى هامش ضيق لتبني إصلاح مقياسي جديد. بالإضافة إلى ذلك، فإن أفق استدامة النظام القريب يجعل أثر الإصلاح المقياسي يقتصر على خفض الدين الضمني دون معالجة اشكالية نفاد احتياطيات النظام؛

▪ يعد النظام حاليا متوازنا بالنسبة للحقوق المكتسبة بعد إصلاح 2016 بحيث أن الدين الضمني الحالي يهم بالخصوص الحقوق المكتسبة في السابق.

النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد

يعرف الصندوق الجماعي لمنح رواتب التقاعد عجزا تقنيًا بلغ 5.2 مليار درهم في 2020:

- بفضل المستوى المهم لاحتياطاته (1 مليار درهم) تمكن العوائد المالية للنظام من تغطية العجز التقني.

- المستوى الحالي لنسبة المساهمة بالنظام)18(٪وسن الإحالة على التقاعد المعتمد به)60 سنة(يتركان مجال إصلاح مقياسي.

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

يتوفر نظام تقاعد أجراء القطاع الخاص على هوامش إدراج إصلاحات مقياسية بالنظر إلى:

▪ نسبة المساهمة بالنظام ٪11,89؛

▪ سن ا حالة على التقاعد 60 سنة

. سيبدأ النظام في استعمال احتياطاته سنة 2024

غير أن أفق استدامته يظل بعيدا نسبيًا)2040(نظرا للعوامل التالية:

▪ النظام غير منصف حيث يشترط على المؤمن له أن يتوفر، الاستفادة من معاش التقاعد، على 3240 يوم كحد أدنى من التصريح، أي ما يعادل في المتوسط 15 عاما من العمل

▪ المحرك الديموغرافي الإيجابي يجلب السيولة للنظام حاليا ولكنه بالمقابل يثقل دينه الضمني؛

▪ ارتباطه الكبير بالظرفية الاقتصادية حيث سيكون للأزمة الصحية الحالية أثرا كبيرا لى توازنات النظام.

سيناريوهات الإصلاح المعتمدة من قبل الدولة استنادا على الدراسة التي أعدتها بناء على توصيات أشغال اللجنة الوطنية

تقترح هذه الدراسة التي اعتمدت في منهجيتها على توصيات اللجنة الوطنية وكذا الممارسات الفضلى

- هيكلة منظومة التقاعد المستهدفة من خلال ثلاث مستويات بالنسبة لكل قطب:

1 .مستوى أول: يتكون من نظام أساسي إجباري يراد به الحصول على تضامن قوي لتحقيق الأهداف الاجتماعية المتمثلة في تعميم تغطية التقاعد ؛

2 .مستوى ثاني: يتكون من أنظمة تكميلية هدفها الرفع من مستوى المعاش الذي يضمنه المستوى الأول؛

3 .مستوى ثالث: يتكون من أنظمة إضافية بمساهمة اختيارية تروم الرفع من مستوى المعاش بالنسبة للراغبين في ذلك.

هل تحتاج أنظمة التقاعد للإصلاح

بالتأكيد تحتاج أنظمة التقاعد لإصلاح جذري تقدمي، فالوضع الحالي للأنظمة الموجودة بالمغرب لا يمكن وصفه إلا بالبؤس:

1/ لا يستفيد من التقاعد إلا أقلية ضمن مجموع الاجراء:

- أولا بسبب عدم التصريح بالعمال،

- ثانيا بسبب انتشار ظواهر العمل المنفلت كليا من الرقابة.

- ثالثا لأن هناك شروط للحصول على التقاعد ليست في صالح العمال (تخفيض الحد الأقصى من النقط اللازم لاستحقاق التقاعد هو ضحك على الذقون)

2/ المعاشات التقاعدية هزيلة في عمومها، CNSS وRCAR خصوصا. وتنخفض قيمتها بشكل سريع جدا خاصة في ظل تعولم ظاهرة التضخم واتخاذه صيغة دائمة.

3/ يتحكم في أنظمة التقاعد بنيات بعيدة عن المساهمين فيه، حتى مشاركة ممثلي الشغيلة تبقى غير فعالة وفي غياب أية متابعة في شانها.

4/ لا يمكن أن نتحدث عن أنظمة تقاعد حقيقية، دون الحديث عن منظومة الأجور بشكل عام: ضعف الأجور والتجاء رأسالمال ودولة رأسالمال إلى تضخيم جانب التعويضات، وإدخال بدعة الأجور المتحركة

(في قطاع الصحة تمت بمباركة القيادات النقابية، وفي قطاع التعليم أحبط الحراك العملية جزئيا لكنها لازالت في أجندة الحاكمين بينما في القطاع الخاص فالأمر أصبح يشكل أسلوبا أساسيا في التأجير...)

من أجل منظور عمالي لاستدامة نظام التقاعد:

- الاعتراف الاجتماعي بأن المتقاعدين يقدمون عملا مفيدا لمجتمعهم ككل، وخاصة لطبقتهم، يكون معاشهم التقاعدي هو الأجر الذي يتلقوه لأجل القيام بتلك الاعمال.

- تثمين ذلك العمل الذي يقومون به عبر الاعتراف بمخزون الخبرة و....، وترجمة ذلك إلى: تقاعد على أساس أعلى أجر وليس على أساس متوسط مجموع الأجور الحياة المهنية أو متوسط أجور عدد معين من سنواتها.

- خفض جذري لساعات العمل، دون خفض الأجور، نعمل أقل لنعمل جميعا، ولنساهم جميعا في الحفاظ على منظومة التقاعد.

- جعل تسيير النظام شأنا للأجراء: تعزيز الشفافية ونشر كل الوثائق المرتبطة بالتسيير والحالة المالية للصناديق وانتخاب مسيرين من العمال قابلين للعزل في كل لحظة ولا يبقون في المسؤولية لأكثر من فترتين من ثلاث سنوات، وجعل إصلاحات الأنظمة، في حالة الحاجة سلبا أو إيجابا، تنتج من نقاش الأجراء لحالة أنظمتهم، بما فيه التقرير في الحاجة لإصلاحات مقياسية زيادة أو نقصانا.

- جعل الحد الأدنى للمعاش هو الحد الأدنى للأجور.

- تمكين النساء من سن تقاعد أقل من السن المعمول به بخمس سنوات على الأقل.

- تمويل التقاعد وفق صيغة يتحمل فيها المشغلون الجزء الأكبر: الثلثان للمشغلين كحد أدنى والثلث للأجراء كحد أقصى.

- إقرار السلم المتحرك للمعاشات على أساس يختاره ممثلو الأجراء: هل على أساس تطور كلفة المعيشة، او على أساس تطور الأجور.

لا يمكن تحقيق هاته النقط المطلبية وهذا المنظور ضمن الشروط الحالية، ومرد ذلك أساسا إلى وجود قيادة نقابية تتظاهر بمعارضة السياسات في حين تساهم بسلوكها الملموس في تعبيد الطريق لمرور تعديات كبرى على الأجراء وا جيرات. المطلوب العمل الدؤوب على جعل التعديات الحالية منطلقا لإعادة بناء الحركة النقابية على أسس تقطع مع الشراكة مع أرباب العمل ومرافقة سياساتهم، بالبناء على كفاحات كبرى قامت بها الشغيلة في السنين الأخيرة، التي أكدت بما لا يدع مجالا للشك على المخزون الكفاحي الكبير للطبقة العاملة، الذي تبدده سياسة الشراكة الاجتماعية.

انتهى

غيثا البراد- عضوة المجلس الجماعي بوجدة (عن الحزب الاشتراكي الموحد) في حوار مع جريدة المناضل- ة

منذ اندلاع نضالات عمال شركة موبليس- ديف المفوض لها تدبير خدمات النقل الحضري بمدينة، وجدة تضامنت معهم غيثا البراد، ورفيقها شكيب سبابي، عضوي المجلس الجماعي للمدينة عن الحزب الاشتراكي الموَّحد، وسبق لهما أن نفَّذا اعتصاما جزئيا إنذاريا في بهو الجماعة يوم 12 مارس 2025، وانسحبا من دورة المجلس الجماعي يوم 17 أبريل 2025 احتجاجا على عدم إدراج نقطة عمال موبليس- ديف في جدول أعمالها، ليلتحقا بوقفة احتجاجية نظمها العمال تزامنا مع هذه الدورة. تعريفا بتجربتهما الجماعية والانتخابية ، أجرت جريدة المناضل- ة هذا الحوار مع الرفيقة غيثا البراد.

1* هل يمكن أن تحدِّثي لنا لمحة مختصرة عن مدينة وجدة، بالتركيز على أهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها؟

تعيش مدينة وجدة وجهة الشرق عموما أزمة اقتصادية واجتماعية مستمرة منذ سنين وزاد من تفاقمها إغلاق الحدود باعتبارها كانت المورد الاقتصادي الرئيسي لأبناء المدينة من خلال امتهان الأغلبية لما يعرف بالتهريب المعيشي وزاد من تعميق الأزمة غياب بدائل اقتصادية كفيلة بتحريك عجلة الاقتصاد بالمنطقة وفك العزلة المجالية التي تؤكد على استمرار مسلسل التهميش.

2* ما الخطوات النضالية والتضامنية التي انخرط في الحزب الاشتراكي الموحد ومنتخَبيه إلى جانب معركة عمال موبيليس- ديف

انخرط الحزب منذ البداية في الخطوات النضالية للعمال عن طريق المساندة والتواجد اليومي بمعتصمهم أمام الشركة بالإضافة إلى قيامنا بنشر مجموعة من الدعايات الإعلانية بمواقع التواصل الاجتماعي تشرح معركتهم. أيضا نظمنا اعتصاما داخل بهو جماعة وجدة، وأثَرنا الموضوع في جميع دورات المجلس من أجل الترافع على قضاياهم خاصة وأن جماعة وجدة هي المسؤول الأول عن المشكل.

3* انعقدت دورة المجلس الجماعي يوم ٢٧ أبريل، وقد انسحبتما منها. ما حيثيات تلك الدورة؟ ولماذا انسحبتما منها؟

بخصوص الدورة الاستثنائية قررنا الانسحاب لعدة اعتبارات أهمها هو أنه رغم مرور اكثر من شهر على الاحتجاجات والإضرابات الخاصة بعمال النقل الحضري لم تتفاعل معهم فجماعة وجدة. بل لم تدرج نقطة النقل الحضري بجدول أعمال هذه الدورة. نحن قلنا إننا لا يمكن أن نناقش أي موضوع بدون نقاش حول النقل الحضري. وضحنا ذلك في نقطة نظام وانسحبنا من الدورة. والتحقنا مباشرة بالوقفة التي كان ينظمها العمال تزامنا مع دورة المجلس.

4* هل يمكن أن تعطينا صورة عن النضالات الاجتماعية (العمالية والنسوية) بمدينة وجدة؟

تداعيات الأزمة الاقتصادية طبعا أثرت على مجريات الحياة العامة بالمدينة وخلقت احتقانا شعبيا وامتعاضا لدى عموم السكان، لكنها لم تتحول لحركات منظمة ومترجمة عن التوجه الرفضوي المعبر عنه، اللهم بعض المحاولات الطفيفة من خلال معارك معزولة، (دعم حراك الريف والمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين، دعم حراك جرادة وفجيج، دعم القضية الفلسطينية، الحراك التعليمي، الاحتجاجات الطلابية... وأخيرا المعركة ضد شركة موبيليس- ديف المفوَّض لها تدبير خدمة النقل الحضري).

5* بخصوص المجلس الجماعي، ما تشكيلته السياسية: أي أغلبية تسير المجلس؟ وأي معارضة؟

يتشكل المجلس من انعكاس للائتلاف الحكومي وبعض الأحزاب الداعمة (التجمع الوطني للأحرار، الأصالة والمعاصرة، الاستقلال، الحركة الشعبية، الحركة الديموقراطية الاجتماعية، الديموقراطيين الجدد، حزب الوحدة والديموقراطية). إما إن أردنا الحديث عن المعارضة فأي معارضة نقصد؟ للأسف جرى تمييع مفهوم المعارضة وجعله توابع ذيلية للأغلبية الهجينة. ورغم محاولات منتخبي الاشتراكي الموحد لخلق تنسيق بين مكونات ما سمي «بالمعارضة» الا أن الأمر فشل بحكم أن كل مكون تحكمه مرجعية وخلفية مغايرة بالإضافة إلى مصالح ضيقة في بعض الجلسات. نحن في الحزب الاشتراكي الموحد نعارض القرارات التي لا نراها مناسبة ونصوت للقرارات والمشاريع التي نقتنع بجدواها بالإضافة إلى اقتراح وتجويد بعض اتفاقيات الشراكات التي تُعرض علينا. لأننا معارضة بناءة لا تبتز أحدا وهدفها خدمة الصالح العام.

6* ما وزن الأعضاء المنتسبين إلى اليسار داخل المجلس؟ وهل هناك تعاون بينهم؟

أولا يجب الفصل في الأعضاء المنتسبين لليسار بين اليسار المناضل ذي الشرعية النضالية ويسار على مقاس المطلوب منه. نحن باعتبارنا مناضلين- ات في الحزب الاشتراكي الموحد ذي المرجعية الاشتراكية، نعتبر انفسنا تعبيرا عن نبض الشارع ونضالاته العادلة والمشروعة نتبنى دعم كل المعارك المشروعة، للأسف حاولنا التنسيق مع قوى اليسار ولكن لحدود الساعة هناك تعثر في ذالك.

7* ما تقييمكم- كن في الحزب لتحالفات سبق عقدها مع أحزاب إدارية في بعض المجالس المحلية؟

الحزب وطنيا كان واضحا في مسألة التحالفات. ولكن هناك بعض التجارب الخاصة في بعض الجماعات الترابية المحسوبة على المجال القروي تم عقد تحالفات مع أحزاب أخرى نظرا لبعض الخصوصية. وهي جماعات قليلة والمكتب السياسي يتابع الأمر. ولكن تواجدنا اليوم تقريبا في جل المدن الكبرى نتواجد في المعارضة.

8* بالنسبة لكم، المشاركة في الانتخابات الجماعية واجهة نضال مؤسساتية. هل تتيح القوانين المنظمة للجماعات المحلية هذا النضال؟

نعم نحن نتبنى مبدا النضال من داخل المؤسسات، وشخصيا اعتبر القوانين المنظمة للجماعات المحلية بالمغرب تتيح إطارًا للنضال المؤسساتي من خلال آليات مختلفة. فعلى سبيل المثال، تتمتع الجماعات بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مما يسمح لها بتحمل مسؤوليتها بشكل مستقل. كما يُشكل المجلس الجماعي أداة رئيسية في تسيير شؤون الجماعة، ويمكنه تشكيل لجان دائمة لدراسة القضايا وتحضير المسائل للتصويت عليها. بالإضافة إلى ذلك، تُشجع الجماعات على التعاون مع هيئات أخرى لتحقيق أهدافها، مما يمكنها من ممارسة دور فعال في النضال المؤسساتي. لكن يبقى الخلل في مدى تفعيل هذه القوانين وتنزيلها، اعتقد يجب التفكير في آلية تتكلف بمدى تفعيل القانون.

9* هل يتيح تسيير المجالس الجماعية إشراكا فعليا للسكان في تدبير الشؤون المحلية؟ وما حدود صلاحية المجالس المحلية بناء على القوانين المنظمة لها؟

يجب الفصل بين ما يجب أن يكون وماهو كائن، ينص القانون على مبدا الديموقراطية التشاركية المتعارف عليها دستوريا. ونبدأ بهيئات التشاور حيث يمكن اعتبار وجودها صوريا انطلاقا من الهيئات المشكلة لها وكيف يجري تشكيلها وحتى انعدام أي إضافة نوعية في عملها، ثم النشر الاستباقي الذي ينص عليه القانون التنظيمي فللاسف غائب في الجماعات. هناك قوانين تتيح إلزامية إشراك المواطنين في صنع القرار المحلي عن طريق إشراكهم في صياغة برنامج عمل الجماعة وتتبع هذا البرنامج. أيضا هناك ا ميزانية التشاركية التي تتيح للمواطنين إضافة مشاريع ميزانية العامة. المشكل في عقلية من يدبرون الجماعات الترابية وليس في القوانين.

10* اعتمادا على القوانين المنظمة للجماعات المحلية، هل لدى الجماعات المحلية موارد مالية تتيح لها استجابة فعلية لمصالح السكان؟

أعطي مثالا بجماعة وجدة. تتكون ميزانية الجماعة من جزئين رئيسيين:

الجزء الأول: عمليات التسيير تشكل 90% - يضم هذا الجزء جميع المداخيل والنفقات المتعلقة بالتسيير اليومي للجماعة، مثل نفقات الرواتب والأجور والتعويضات، وتسديد الديون، وأداء الضرائب والرسوم.

الجزء الثاني: يشكل 10% - يتعلق هذا الجزء بعمليات الاستثمار، ويشمل جميع الموارد المرصودة للتجهيز والاستعمال الذي خصصت لأجله.

تجدر الإشارة إلى أن الجماعات تفقد موردا أساسيا في ما يطلق عليه «الباقي استخلاصه». «الباقي استخلاصه» هو مجموع الضرائب التي لم تستخلصها الجماعة من الأفراد والشركات والمنعشين العقاريين... إلخ. على سبيل المثال جماعة وجدة حتى حدود أواخر سنة 2024 فقدت أكثر من 52 مليار سنتيم من مداخيلها. من يمنع الجماعة من استخلاص هاته الأموال؟ ومن هم هؤلاء الشركات والمنعشين العقاريين؟ ولماذا استخلاص الضرائب يقتصر على المواطنين البسطاء بينما يستثنى منه الأغنياء؟

11* بعد إحداث شركات التنمية المحلية، ومؤخرا الشركات الجهوية متعددة الخدمات، ما الذي تبقى للمجالس الجماعية من صلاحيات؟

صلاحيات المجالس المنتخَبة تزداد تقزيما. حتى الخدمات اليومية التي تدخل في اختصاصات الجماعات ستسحب منها تدريجيا، مثل الإنارة والمساحات الخضراء... إلخ. هناك تداخل كبير في الاختصاصات الذاتية للجماعة والدولة تسحب البساط من رؤساء الجماعات شيئا فشيئا. خاصة وأن المبدأ الأساسي هو التدبير الحر ولم يعد مصطلح سلطة الوصاية قاءما في القانون ولكن الواقع شيء آخر.

12* هل هناك تواصل مع السكان لإعلامهم بحصيلة المشاركة في المجالس الجماعية؟ كيف يجري هذا التواصل وكيف يتفاعل معه السكان؟

اذا كان المقصود بالتواصل مع الساكنة هو المجلس فهو منعدم تماما، فالجماعة لا تتوفر لا على موقع أو منصات للتفاعل ولا تقوم بعقد ندوات. أما اذا المقصود هو منتخبو- ات أعضاء الاشتراكي الموحد فنحن نتواصل عبر كل وسائل التواصل الاجتماعي وبالتواجد الميداني وفتح باب الاقتراح والتفاعل عبر لقاءات حضورية وندوات صحفية مع مختلف الفئات المكونة للساكنة.

13* حول العملية الانتخابية: لم لا تتمكن أحزاب اليسار من الفوز بأغلبيات انتخابية تتيح لها تسيير المجالس الجماعية؟

الجميع يعرف كيف تتم الحملة الانتخابية والخروقات التي تعتري العملية الانتخابية برمتها. وللأسف يمكن القول بان اليسار يعاني غزارة الموقف وبؤس الواقع من خلال شعارات كبيرة ومواقف مشرفة لكنها للأسف ترتجم إلى توسيع قاعدة الانخراط في اليسار نتيجة لتراجع الوعي المجتمعي وعزوف فئات عريضة عن العمل السياسي الذي أصبح يتم تمرير أفكار قاتلة عن عدم جدوى الانتماء إليه. الفئات المجتمعية التي تؤمن بفكر اليسار أصبحت خارج العملية الانتخابية وتعتقد باللاجدوى منها وهذا هو شكل آخر للتذمر والتعبير الرافض لما أصبح عليه الواقع السياسي ببلادنا.

14* الحملة الانتخابية: كيف يجري تنظيم الحملة الانتخابية اليسارية (طرائقها ومضمونها)؟ ما الذي يميزها عن حملات باقي الأحزاب؟ وكيف يتفاعل معها السكان؟

نمارس حملتنا الانتخابية بنفس الشكل الذي نمارس به نضالنا اليومي في كل القضايا التي ننخرط بها، حملاتنا نظيفة مبدئية ونجد خلالها تفاعلا ميدانيا، وهذا ما عبرت عنه في السؤال السابق بغزارة الموقف وبؤس الواقع حيث إن السكان المؤمنين بخطاب ومبادئ اليسار ليسوا ضمن المصوتين الذين للأسف الشديد لا تزال أصواتهم تشترى في الكثير من الأحيان. عندنا تجربة مدينة وجدة حيث ركزنا على فئة الشباب وعلى مواقع التواصل الاجتماعي والتواجد الميداني.

15* ما رأيكم بخصوص موقف بعض القوى السياسية المقاطعة للانتخابات بمبرر أنها تخدم من يتارك فيها وتزكي العملية السياسية الفاسدة؟

مخطئ من يعتبر المقاطعة موقفا مبدئيا فهي تكتيك مرحلي حسب مد وجزر الواقع السياسي وقد حدث بالفعل أن قاطعنا الانتخابات البرلمانية وكذا التصويت على الدستور خلال سنة 2011 انطلاقا من إيماننا العميق بأن المشاركة والمقاطعة هي تكتيك مرحلي لا موقفا استراتيجيا، والمشاركة تتيح مجالا آخر للترافع عن القضايا العادلة من داخل المؤسسات، أما عن القائل بأن المشاركة في العملية السياسية تفسد من يشارك فيها فهل القائل بهذا الموقف يعتمده أيضا في انتخابات اللجان الثنائية ومجلس المستشارين وغيره من الاستحقاقات؟

16* ما وزن النساء في لوائحكم الانتخابية؟ وكيف يجري التعامل مع المنتخَبات داخل المجلس الجماعي؟

اعتبر التواجد النسائي داخل لوائح الحزب هو تواجد نضالي مبدئي انطلاقا من مشروعية نضالية وليس بمنطق التفاضل الجنسي فقد كنت دائما ولا أزال اعتبر منطق الكوطا لا يعبر عن فهمنا الطبقي للقضية النسائية.

في رأيي المتواضع اعتقد وللأسف الشديد بأن بعض النساء في المجالس المنتخبة، وللأسف الشديد مرة ثانية، لسن سوى كومبارس في هذه العملية «الديموقراطية» مما أفرغ مطالب نضالات الحركة الحقوقية والنسائية والسياسية من فحواها

التتمة في الصفحة 07

غيثا البراد- عضوة المجلس الجماعي بوجدة (عن الحزب الاشتراكي الموحد) في حوار مع جريدة المناضل- ة

تتمة الصفحة 06

التتمة في الصفحة 08